مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
المجلد (١٦) العدد (٥) أيار (٢٠٠٩)

التخطيط الإقليمي والجغرافية الحديثة

أ. د. مجيد ملوك السامرائي السيد أوس علي محمد
قسم الجغرافية / كلية التربية / جامعة تكريت

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يتمثل التخطيط بجملة التعديلات النظرية والعملية التي يقوم بها الإنسان بإرادة واعية للنظام البيئي بمختلف عناصره إن كانت كلية أو مجتزئة بغية الحصول على اكبر قدر من المنفعة وفق الاستخدام الأفضل لجميع مصادر الثروة الطبيعية و البشرية تحقيقاً لحياة أفضل للمجتمع بحدود الظروف المكانية و الزمانية و برؤية مستقبلية.

تضمنت مشكلة البحث عدة أسئلة تدور حول ماهية العلاقة ما بين التخطيط الإقليمي و التنمية المستدامة مكانياً ؟. وهل إن عملية التخطيط في الساحل السوري كأقليم تمثل أنموذجا لذلك ؟.

تنص فرضية البحث على إن التنمية المكانية المستدامة لا يمكن النهوض بها من غير عملية التخطيط في أي إقليم ، وان التنمية المستدامة لإقليم الساحل السوري تحتاج إلى عملية تخطيط إقليمي مستدام هو الأخر.

يهدف البحث إلى كشف العلاقة المكانية المشار أليها ، و توضيح العناصر الأساسية لعملية التخطيط الإقليمي المستدام للساحل السوري لتحقيق تنمية اقتصادية – اجتماعية متوازنة اقليمياً و مستدامة التوجه و الأفاق.

أعتمدت منهجية البحث التطور الفكري – النظري للتخطيط الإقليمي باتجاهاته المختلفة و نماذجه و تطبيقاته ، و الأسس الواجب اعتمادها في الدول النامية بضمنها البيئة العربية – السورية وذلك بالتوازي مع تجارب الدول المتقدمة أما نموذج التخطيط

الإقليمي في الساحل السوري فقد اعتمد على المتابعة الميدانية و الدراسات التي تضمنت المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالتنمية الإقليمية والتي توضح الواقع التنموي الاقتصادي – الاجتماعي الراهن و آفاقه.

أولاً: التخطيط الإقليمي Regional Planning

١. **التخطيط:** مجموعة التحويرات النظرية والتطبيقية التي تجري بإرادة واعية على النظام البيئي بمختلف عناصره أن كانت منفردة أم مجتمعة لتحقيق اكبر منفعة وذلك بالاستخدام الامثل لمصادر الثروة الطبيعية والبشرية بهدف تحقيق أفضل الشبل للحياة الاجتماعية بما في ذلك العدل والمساواة والرفاه الشامل برؤية مستقبلية.

اما التخطيط الإقليمي فيتمثل في شبكة متداخلة من الخطط والبرامج التي تشكل عناصر نظام التخطيط، وبما يحقق الاستجابة الواعية والضرورية لمتطلبات الواقع المكاني لإقليم ما عبر وضع إمكانيات ذلك الإقليم موضع الاستعمال العقلاني الأفضل اقتصاديا واجتماعيا طبقا للامكانات الطبيعية والبشرية والإصرار على حالة التناسق ما بين أجزاء الإقليم الواحد من جهة، وحالة التوازن التنموي مع الأقاليم الأخرى ضمن الكيان السياسي للدولة.

يمثل الإقليم أي جزء من سطح الأرض بأية مساحة بغض النظر عن الشكل، إلا إن التناسق والتشابه أمراً مطلوبا، وعليه فان الإقليم جغرافيا هو ذلك الذي يتميز بخاصية جغرافية سائدة فيه.

اما الإقليم التخطيطي فيتمثل بالإقليم الذي يتخذ حياله قرارا قياديا باعتباره خاضعا للتخطيط الإقليمي لاحتوائه على الثروات الطبيعية وله حجم سكاني يجري استثمار الأولى لسد حاجة الثاني القادر بدوره على توفير القوى العاملة اللازمة للاستثمار.

وهناك الإقليم الإداري المرتبط بمستوى من التنظيم الإداري، وكذلك الإقليم الخاص الذي يتقرر وفقا لأهداف محددة وفي العموم يقتضي أي اقليم ارتباط أجزائه ببعضها من جهة ومع الأقاليم الأخرى داخل الدولة وهذا الارتباط توفره شبكات التنقل

(Transportation Net) وشبكات الاتصال (Telecommunications) بمختلف وسائلهما الثابتة منها والمتحركة زيادة على مراكز تلك الشبكات.

٢. أساسيات التخطيط الإقليمي:

أ. أهميته:

يؤدي التخطيط دوراً مهماً في الاستجابة للحاجات الضرورية الفعلية والمحتملة في أفق المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة، كما يسعى إلى وضع الحلول العملية للمشكلات القائمة الموروثة منها وتلك التي تترشح عن الحركة الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الآنية، زيادة على المتوقع من ما يظهر من مشكلات مستقبلية، وعليه فان عملية التخطيط الإقليمي تمثل نظام عمل متكامل يعالج مشكلات سكان الإقليم وحاجاتهم ورفاههم ضمن منظور وطني.

إن هذه العملية ينبغي أن تتسم بالمرونة وحرية التصرف بالخطط والبرامج مع إعطاء قدر من البدائل ووضع الفرضيات ثم أجراء التحليلات والتوقعات اللازمة مع التحديث المستمر.

ب. هيكليته وأساسياته:

يعد عمل الفريق المتعدد الاختصاصات أفضل عمل تخطيطي (المخطط رقم ١) بسبب العلاقات المتداخلة ما بين كل من الدخل والحياة الاقتصادية للسكان متمثلة بالعمالة والبطالة والأسعار من جهة، والعلاقة ما بين مواقع العمل والسكن والخدمات التعليمية والصحية ووسائل النقل والاتصالات وكذلك العلاقة ما بين التلوث ومواقع الصناعة وعمليات استثمار الموارد الطبيعية المختلفة من جهة ثانية، زيادة على مختلف العلاقات المكانية لاستخدامات الأرض الزراعية في الإقليم.[١]

تعتمد هيكلية التخطيط الإقليمي على الكشف عن الواقع الطبيعي والبشري والاقتصادي والهندسي للإقليم، والموازنة القطاعية لمختلف النشاطات الاقتصادية فضلا عن الخدمية، وكذلك تنظيم التبادل التجاري، وتنظيم سبل استثمار الموارد الطبيعية

والبشرية من حيث الإدارة والصيانة والاستغلال الامثل لإحداث تنمية حضرية – ريفية شامل. وكل ذلك لا بد وان يتوازى مع تنظيم عملية النقل والاتصال لضمان توفير الوقت والجهد والكلفة ضمن أطار سهولة الوصول (Accessibility) إذ إن شبكات تلك العملية تعد الشرايين المغذية لكافة الفعاليات المشار إليها، كما إن هذه الهيكلية تتضمن الخدمات التعليمية، الصحية، الترفيهية والثقافية.

إن أساسيات التخطيط التي تقوم على كافة الأنشطة والفعاليات والخدمات المشار إليها أنفاً يمكن قياسها وفقا للأساليب المنطقية القائمة على تحليل المعطيات البيانية الرقمية لمختلف الفعاليات وفقا للخطة وبالتالي استنساخ مديات الأهداف المقصودة، كما أن التحليل الإحصائي والرياضي (النقدي) القائم على معايير الكلف وتحليلها لمختلف المشاريع، وتحلي العائدات يعد أسلوبا ومقياسا لنجاح عملية التخطيط وفقا لكل خطة تفصيلية، إضافة إلى دور استطلاعات رأي السكان ومنظماته المدنية المختلفة في ذلك طبقا لكل خطة.

المخطط رقم (١) هيكلية التخطيط الإقليمي وأساسياته

Composition of regional planning and its bases

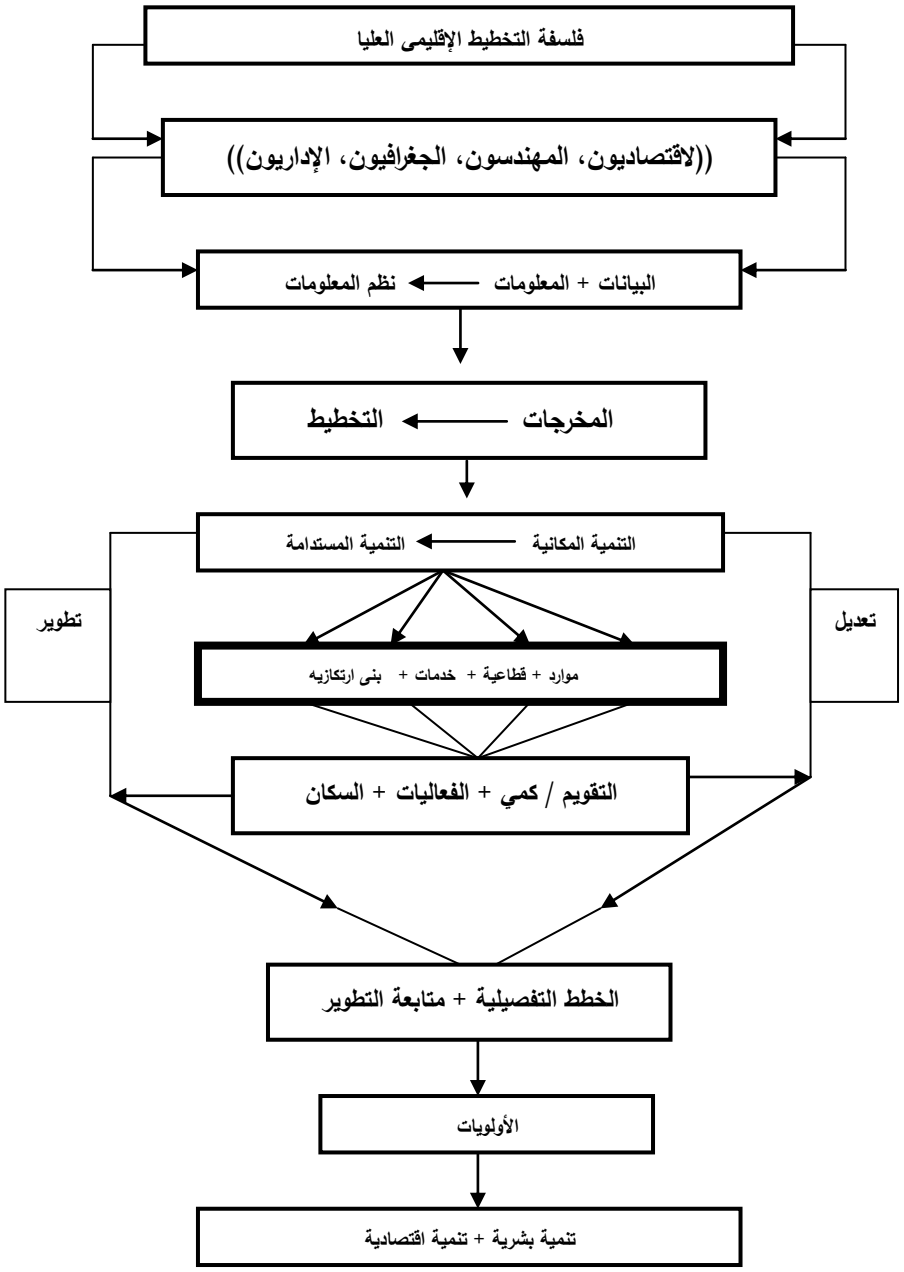

*** من إعداد الباحث**

ج. اتجاهات التخطيط ومتطلباته:

الاتجاه المقبول للتخطيط هو ذلك الذي يتم بموجبه وضع جميع العمليات والبرامج التخطيطية ضمن الشروط الموضوعية والذاتية للإقليم المقصود بالتخطيط، لذلك فان الأخذ بالنظريات والتجارب التي جرت في أقاليم مختلفة من العالم ينبغي أن يتحدد وفقا لاعتبارات الإقليم المراد التخطيط لهن بمعنى تجنب عمليات الاستنساخ، لذلك لابد من محاولة التطوير النظري والتعشيق بين النظريات الرأسمالية والاشتراكية وغيرهما، وهذا بحد ذاته يعد انجازاً تخطيطيا يفتح الأفاق لنجاح العملية برمتها.

إن المتطلبات الأساسية لعملية التخطيط الإقليمي تتطلب من فريق التخطيط إن يكون بالدرجة الأولى وطنيا وعربيا وإنسانيا عند العمل في البيئة العربية، مع امتلاك رؤية فلسفية نظرية عملية عبر تجديد ما هو أساسي يمثل الواقع وما هو دون ذلك بنظره شمولية.

د. قواعد البيانات:

لكي تبدأ عملية التخطيط ينبغي بناء قاعدة معلومات (Data Basic) تعتمد على علوم الجغرافيا، الاقتصاد، الهندسة والإدارة لتوفير الغطاء العلمي التفصيلي الاشمل لموارد الإقليم الطبيعية والبشرية عبر تحديد حجومها وتوزيعاتها المكانية وعلاقاتها المتبادلة مرسومة على خرائط الإقليم المستهدف بالتخطيط ومجسمه بالوسائل الكارتوكرافية والرسوم البيانية والجداول المختلفة.

يعد برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Geographic Information Syatems) (GIS) من أحدث وأفضل الوسائل التي تستخدم الحاسوب (Computer) للإنجاز السريع والشامل لكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بعملية التخطيط. أن هذه النظم تتيح أمكانية الخروج بنتائج دقيقة تتعلق بمطابقة المعلومات والبيانات الإحصائية خرائطيا والقدرة على خزن وتحليل المعلومات، وخطواتها تتمثل في إدخال البيانات الإحصائية المتوفرة أو تلك التي يتم الحصول عليها بالمسح الميداني، وسواء تم الإدخال مباشرة أو عبر استخدام الماسح الضوئي للصور الجوية والمرئيات الفضائية والخرائط

المتوفرة، يلي ذلك تحليل البيانات والمعلومات إحصائيا وخرائطياً ورسم ذلك بعمليات الترميز النقطي أو الخطي أو المساحي[٢]، وعند ذلك يتم أنشاء الطبقات (Layers) الخرائطية لكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالصخور والترب والغابات وموارد المياه واستعمالات الأرض الزراعية والصناعية والخدمات وشبكات النقل وتوزيع السكان، وبعد خزن كل ذلك يتم تكوين قاعدة البيانات العامة من جهة، والمتخصصة وفقا لكل خطوة من جهة ثانية، وبالتالي الحصول على أية مخرجات لازمة لعملية وضع البرامج والخطط التفصيلية ذات العلاقة بالتسمية المكانية للإقليم.

ثانياً: التنمية المستدامة: Sustainable Development

١. المفاهيم والأسس:

التنمية تعني تحسين وتطوير أنماط الحياة الاقتصادية – المعاشية، الاجتماعية، الصحية والبيئية، بهدف الحصول على الاحتياجات الإنسانية المختلفة بنمط نوعي أكثر كفاءة مع السعي لتحسينها والارتقاء بها.

وتعني **التنمية المستدامة** الإدارة والاستعمال المميز دون الهدر أو التلكؤ في استثمار الموارد الطبيعية الأساسية كالتربة والمياه مثلا، مع الصيانة المستمرة، وإعادة تأهيل عملية الاستثمار والاستخدام لتلك الموارد مقرونة بالتنمية البشرية بمختلف أنماطها إن كانت معاشية، صحية، تعليمية، ترفيهية أم ثقافية، وكل ذلك سعيا وراء طمأنة المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية للسكان عبر شبكة المؤسسات المسؤولة ووفق التقنيات المتعددة والامكانات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة المقبولة اجتماعيا.

٢. التنمية والتخطيط:

يهدف التخطيط الإقليمي في نهاية المطاف الى أحداث أو تفعيل التنمية في المكان بأفق مستقبلية، وعليه فأن البرامج والخطط تتضمن من بين أمور عديدة التنمية المكانية واستدامتها مع التأكيد على حالة التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات القطاعية في محاولة للحد من ظواهر التركز السكاني في بعض المراكز الحضرية دون غيرها

والحد من التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، آذ أن خطة التنمية الإقليمية تركز على ضرورة تحريك الأعمال الى السكان في مناطق تواجدهم وليس العكس.

أن كافة البرامج والخطط التفصيلية لعملية التخطيط تسعى الى التنمية بأنماطها المتعددة في الإقليم المقصود باتجاهين; الأول: الاستثمار والتطوير، والثاني: استدامة ذلك عبر إدارة الموارد وصيانتها وتطويرها اقتصاديا وبشريا، وعليه فان التنمية البشرية تعد الأساس الأول لتنمية اقتصادية ناجحة في الإقليم.

٣. نماذج التنمية الإقليمية:

هناك العديد من أساليب التنمية الإقليمية التي نظر إليها المهندسون والاقتصاديون والجغرافيون والمخططون ومنها أقطاب النمو (Growth Poles) ومحاور النمو (D.A.M)، وبؤر النمو (Growth Points)، ومراكز النمو (Growth Centers) وتعد نظرية محاور النمو من اشهرها، إذ أن تلك المحاور تمثل تأريخياً مراكز الاستيطان البشري القديمة والواقعة اما على طول مجاري الأنهار، أو امتدادات ونهايات ومحطات طرق النقل المختلفة، وهذه تعد مسؤولة عن الأساس الاقتصادي (Economic Basic) لتطور تلك المراكز.

إن هذه النظرية – النموذج – (Development Axis Model) تؤكد على إن التطور الاقتصادي بشكل عام يتدفق بممر مكاني شبه مستقيم يقود الى تطوير مراكز الاستيطان وبالتالي التركيز الأكثر للسكان والعمران والتوسع في أنشاء المشاريع الاقتصادية بمختلف قطاعاتها الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية، زيادة على التطور الاجتماعي على طول تلك المحاور، وهذا ما يشكل جذبا لنشاطات اقتصادية – اجتماعية جديدة باستمرار[٣].

ثالثا: التخطيط والتنمية في إقليم الساحل السوري:

بشكل عام يعتمد الاقتصاد السوري على ثلاثة قطاعات أساسية ; القطاع الزراعين السياحين التجاري زيادة على القطاعات الصناعية والتعدينية والثقافية – الاجتماعية الأخرى. وبناء على ذلك فان التخطيط الإقليمي لتنمية مستدامة في هذا الإقليم تكون باتجاه الإدارة المسؤولة والصيانة المستمرة للموارد الطبيعية التي تشكل قاعدة تلك القطاعات ومبرر تطورها، مما يتطلب أيضا تفعيل أداءها لتحقيق أعلى مستوى ممكن من التطور المعاشي – الاجتماعي للسكان.

ولغرض وحدة البحث العلمية سوف يتم التركيز على اتجاهات التخطيط الإقليمي في علاقته المكانية بالتنمية المستدامة في الساحل السوري (المخطط رقم ٢).

١. الواقع الجغرافي للإقليم:

تتوزع أراضي الإقليم ضمن الحدود الإدارية لمحافظتي اللاذقية وطرطوس وتشكل حدوده الغربية الواجهة البحرية السورية المطلة على سواحل البحر المتوسط، وتقع حدوده ما بين دائرتي عرض (٣٤–٣٧ و ٣٦–٥٣) شمالا، وخطي طول (٣٥–٤٠ و ٣٦–٦٢) شرقا، وتتألف أراضيه من الواجهة البحرية المذكورة ذات التعرج القليل مع انتشار عدد من الجزر، كما تمتد أراضيه بمختلف تضاريسها السهلية والجبلية الى حدود الغور الانهدامي شرقا (الخريطة رقم ١) ويتراوح ارتفاع السهول الساحلية ما بين (٢٠٠ –٣٠٠م) فوق مستوى سطح البحر وبأنحدار (٥ – ٧) درجات وتتسع كلما اتجهنا شمالا، اما الجبال الساحلية فيتراوح متوسط ارتفاعها ما بين (١٢٠٠ – ١٣٠٠ م). تتسلم أراضي الإقليم كميات من الأمطار تتراوح معدلاتها السنوية ما بين (٨٠٠ – ١٠٠٠ ملم)، وفي الوقت الذي تسود فيه صفة الاعتدال المناخي عند الشريط الساحلي فان انخفاض درجات الحرارة هو السائد في المنطقة الجبلية، أن ذلك قاد الى نمو أشجار الغابات والحشائش وساعد على زراعة أشجار الفواكه المختلفة زيادة على الخضراوات[٤].

المخطط رقم (٢) التخطيط والتنمية المستدامة في اقليم الساحل السوري
Planning and sustainable in Syrian cost region

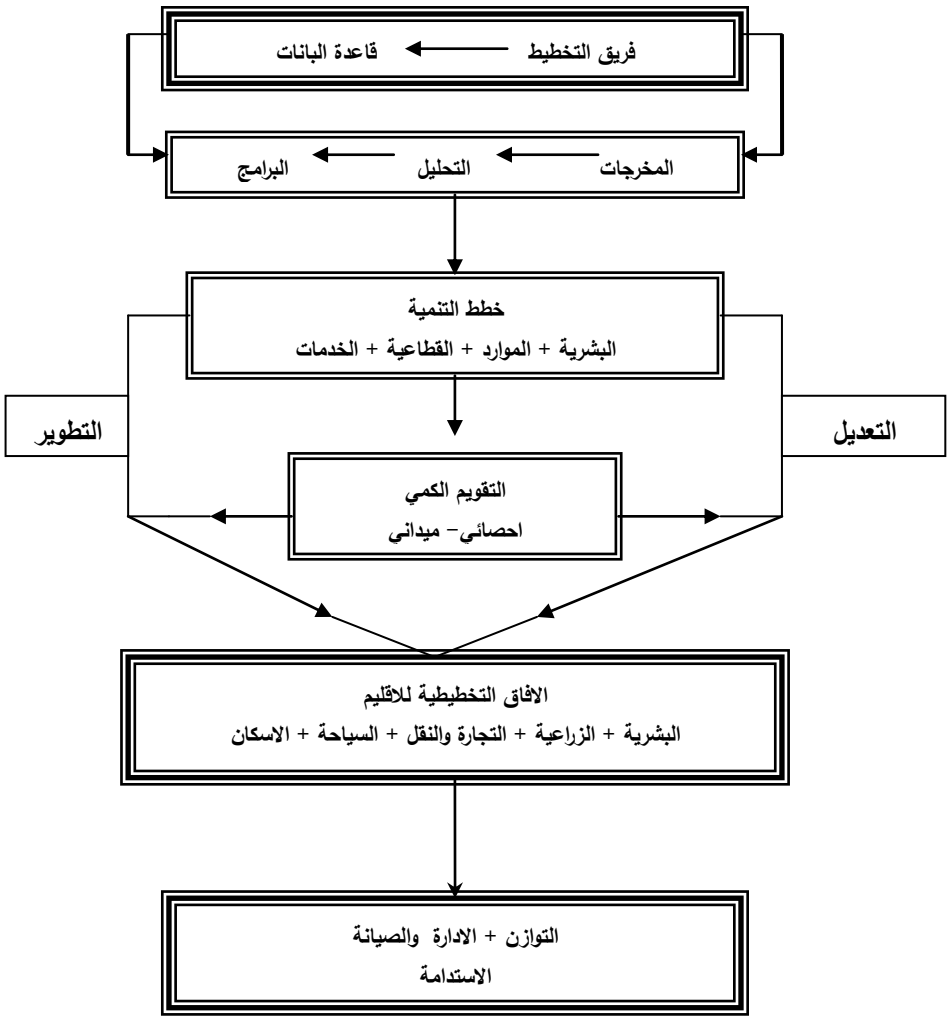

*** من إعداد الباحث**

٢. موارد الإقليم وتنميتها:

الموارد الطبيعية الأساسية تتمثل في مياه الساحل والتربة والمياه العذبة والغابات والأراضي بشكل عام، ويعاني كل مورد اما من سوء استخدام او من التلوث، فالتربة وبفعل عاملي المناخ (الهطولات) والانحدار تعاني من الانجراف في بعض المناطق زيادة على سوء الاستعمال مما يقود الى تدهور حالة التربة، الأمر الذي يتطلب وضع الخطط اللازمة لإيقاف ذلك عبر استخدام تقنيات الاستثمار عن بعد ووضع الخرائط التفصيلية لكل منطقة للحفاظ على الغطاء النباتي وترشيد عمليات قطع الأشجار(٥).

اما موارد المياه الناتجة عن الهطولات وتلك المنحدرة منها في مجاري الانهار كنهر بانياس مثلا ومخزونات العيون والآبار فتتعرض الى نوعين من الهدر أولا والإفراط في الاستخدام والثاني تلوث هذه المياه بفعل الاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية، كما أن عملية التلوث تمتد لتشمل مياه الساحل.

٣. السكان:

يتميز الإقليم بكثافة سكانية عالية قياسا بالقطر حيث تزيد على (٣٠٠ نسمة / كم٢) بفعل الملائمة التاريخية للاستيطان من الناحيتين الطبيعية والاقتصادية لذلك نجد امتداد المدن والتجمعات السكانية على خط الساحل وباتجاه الشرق على امتداد المرتفعات حيثما تمكن السكان من الإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي خصوصا الزراعة وتعد مدن اللاذقية وبانياس وطرطوس من اكبر التجمعات السكانية في الإقليم والتي تمثل الموانئ الرئيسة على الساحل، وتقل الكثافة السكانية في المناطق الجبلية العالية والتلال مما يتطلب وضع الخطط لتنميتها عبر انتشار المزيد من الطرق المعبدة.

٤. اقتصاديات الإقليم:-

أ. الإنتاج الزراعي:

يتميز الإقليم بإنتاج الفواكه والخضراوات العديدة والتي يتم إعدادها أما للاستهلاك المحلي أو للتصدير وتتيح العوامل المناخية والمياه والتربة أمكانية زراعة العديد من

محاصيل وأشجار الحمضيات والزيتون والبطاطا والبندورة وتربية الحيوانات كالأبقار والماعز وحقول الدواجن زيادة على عمليات صيد الأسماك.

ب. التجارة والنقل:

يعتمد النشاط التجاري في الإقليم على ثلاثة أسس الأول يتمثل بالإنتاج الزراعي – الصناعي المحلي لأغراض التسويق الوطني والتصدير الى الأسواق الخارجية، أما الثاني فيتمثل في توفر ثلاثة منافذ بحرية رئيسة للتصدير والاستيراد الوطني والدولي هي مينائي اللاذقية وطرطوس للبضائع والسلع المختلفة وميناء بانياس لتصدير النفط. وعليه فان هذا القطاع يمثل نشاطا أساسيا يضم إعدادا كبيرة من العاملين فيه بصورة مباشرة وغير مباشرة.

إما شبكة النقل فتتألف من [٦]:

(١) النقل الجوي ممثلا في مطار اللاذقية الداخلي والدولي.

(٢) النقل البري ويتمثل في:

(٢-١) شبكة الطرق السريعة الممتدة من تقاطع حمص إلى طرطوس – اللاذقية، ومنها إلى حلب (جزء منه قيد الإنشاء). ويصل طول المحور الساحلي إلى (١٧٢ كم).

(٢-٢) شبكة الطرق الثانوية والمحلية المغذية للأولى وتمتد من الجنوب إلى الشمال باتجاه الشرق وفق النموذج المشطي نحو المدن والتجمعات السكانية ويمتد بعضها إلى خارج الإقليم في حوض العاصي ومنها; طريق البهلويه – جسر الشقور ٨٤ كم، وطريق بانياس – القدموس – مضياف، وطريق طرطوس – سنديانه، ودريكيش ٣٦ كم، وقدموس ٢٢كم.

(٢-٣) خطوط السكك الحديدية الممتدة على طول الإقليم والتي ترتبط بالشبكة الوطنية عند خط (دمشق – حلب) في حمص ثم (طرطوس – بانياس – اللاذقية بطول ٨٥ كم) ومنها إلى حلب – القامشلي، وإذا ما تم انجاز

خط (تدمر – البوكمال / العراق)، فسيصبح الإقليم مركزا للتجارة الدولية عبر مينائي اللاذقية وطرطوس إلى بغداد ودول الخليج العربي بأقصر مسافة [٧]، مما يشكل ممرا للقناة الجافة (Dry Channal Corridor) للنقل البري (الشكل رقم ١) وتقطع أراضي الإقليم أنابيب نقل النفط الخام والغاز ومنها خط حمص – طرطوس (٨٦كم) وحمص – بانياس – اللاذقية (١٦٦كم).

(٣) النقل البحري ويشكل الأساس الاقتصادي الأكثر أهمية للإقليم خصوصا المنطقة الساحلية عبر موانئ طرطوس وارواد وبانياس وجبله واللاذقية الذي يعد مع الأول من الموانئ التجارية ذات الأهمية للإقليم والقطر وبقية الأقطار المجاورة.

الشكل رقم (١)

مسار القناة الجافة ما بين سواحل البحر المتوسط والخليج العربي(*)

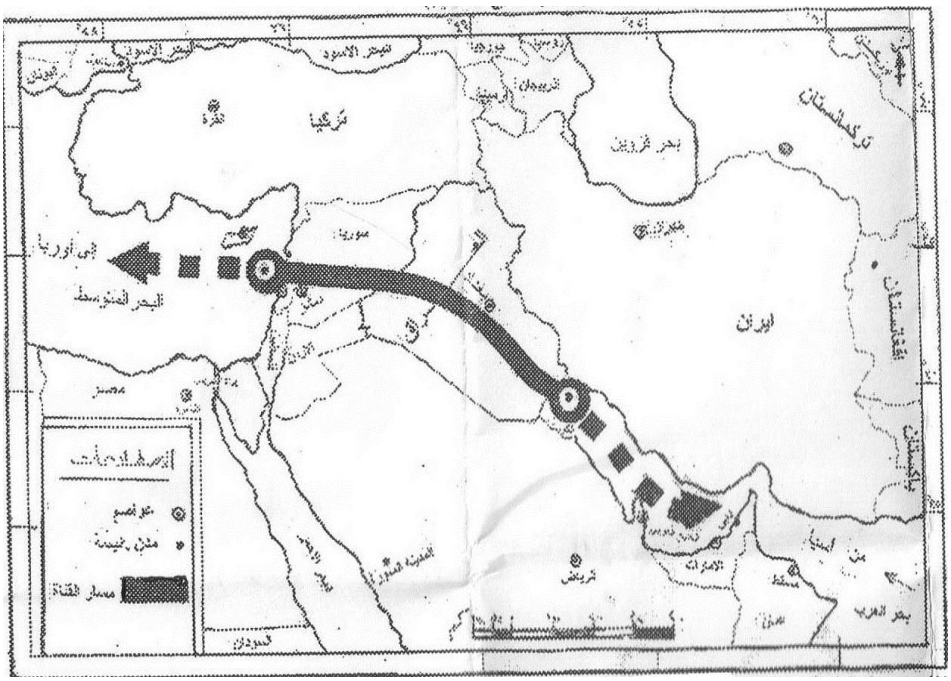

(*) من عمل الباحث

ج. السياحة:

يعتمد النشاط السياحي في الإقليم على شواطئ البحر المتوسط والجزر القريبة من الساحل، وعلى مراكز الاصطياف الجبلية والغابات، وكذلك على المواقع الاثارية – الحضارية [٨].

إن هذه المواقع تعتمد على وفرة وسائل النقل المشار إليها، ووفرة الفنادق والمنتجعات السياحية بمختلف مستوياتها الخدمية، زيادة على قوة العمل ذات المهارات الإدارية والتشغيلية وكذلك العامل الإعلامي.

الجانب التنموي لهذا النشاط يتركز على تطوير تلك المواقع وتحسين أداء الخدمات وزيادة النشاط السياحي المنظم وليس العشوائي مما ينعكس على توفير فرص عمل عديدة وجديدة وينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة.

د. النشاط الصناعي:

ويعتمد على المنتجات الغذائية المختلفة كالتعليب والمياه الغازية، والصناعات الإنشائية المختلفة. وتنمية هذا النشاط يعتمد على تنمية موادها الأولية المحلية بالدرجة الأساس، والاستفادة من الخاصية الموقعية القريبة من خطوط النقل البحري عبر العالم.

٥. الأفاق التخطيطية والتنمية المستدامة:

أ. تخطيط التنمية الزراعية:

وتتطلب التخطيط لتنمية الترب الصالحة للزراعة وموارد المياه، عبر المحافظة على الترب من الانجراف واستدامة خصوبتها باستخدام الأساليب الزراعية وتقنيات التسميد والري الحديثة، كما إن التخطيط يتضمن الحفاظ على الغطاء النباتي الطبيعي، وعلى المياه من التلوث الزراعي والصناعي والمنزلي، مع التركيز على الزراعة الكنتورية عند المنحدرات لأحداث تراكم مساحي للأرض الزراعية عبر الزمن.

ب. تخطيط تنمية النقل والتجارة:

المميزات النقلية والتجارية للإقليم والتي سبق البحث فيها تحدث تراكمات اقتصادية من حيث التسهيلات والإيرادات التي تقود إلى نشاط تجاري مستدام بمراتب تسحب كل واحدة مرتبة أخرى أعلى مستوى من حيث الكم والكيف مما يؤدي إلى الحاجة المستمرة لتطوير عملية النقل والتجارة عبر الموانئ والإقليم ابتداء من تحديث الخدمات النقلية في الموانئ مرورا بتطوير شبكة الطرق المعبدة وخطوط السكك الحديد.

ج. تخطيط تنمية النشاط السياحي:

إن أهم ما يتطلبه هذا النشاط هو وضع خطة بعيدة المدى بهدف الحد من السياحة العشوائية وجعلها أكثر نظامية عبر تنمية الخدمات السياحية العمرانية والترفيهية والنقلية وكذلك الدعائية، وان يكون الحسبان دائما إن إعداد السياح بازدياد سنة بعد أخرى كنتيجة لعوامل عديدة عبر العالم، الأمر الذي يتطلب تشجيع الاستثمار في المجال السياحي في الإقليم وفق المديات القريبة والبعيدة.

د. تخطيط التنمية البشرية:

تعد هذه التنمية الأساس الأكثر أهمية لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى باعتبار إن السكان هم وسيلة التنمية الشاملة، وفي ذات الوقت هم هدفها، وتتمثل الاتجاهات التخطيطية للتنمية البشرية في الإقليم بما يلي:

(١) التخطيط للحد من ظاهرة اكتضاض المدن الكبرى خصوصا اللاذقية وطرطوس عبر الحد من الهجرة اليهما وذلك بزيادة وتائر تنمية المدن والقرى الصغيرة والمتوسطة في مجالات النقل، الطاقة، الصحة، التعليم، الماء الصافي والعمل بحيث تصبح عملية الهجرة للفرد والعائلة غير مجدية.

(٢) تفادي انتشار المساكن في الأراضي الصالحة للزراعة عبر التشريعات المختلفة والتي تشمل الأراضي ذات المساحات الصغيرة والملكية الخاصة.

(٣) التخطيط للتنمية التربوية والتعليمية والمهارات لكلا الجنسين في الحضر والريف وفي مختلف المجالات العلمية والثقافية عبر إعداد الكوادر التعليمية والتدريسية للمدارس والكليات التي ينبغي في غضون ربع قرن القرن القادم قد تم نشرها في اغلب المدن.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. الاتجاهات الأساسية لعملية التخطيط لتنمية إقليمية مستدامة تتطلب عمل فريق من المتخصصين، ووفقا لامكانات الإقليم المستهدف وبشكل متوازن على مستوى الإقليم وأقاليم القطر الأخرى ضمن توجه وطني شامل لمختلف المديات.

٢. أساسيات وهيكل العمل التخطيطي الناجح يعتمد على البيانات والمعلومات الإحصائية عبر بناء قاعدة معلومات لواقع الإقليم الطبيعي والبشري باستخدام احدث الأساليب ومنها نظام (GIS).

٣. تعاني الموارد الطبيعية الأساسية في إقليم الساحل السوري (مياه الساحل، التربة، المياه العذبة، الغابات والأراضي) من سوء الاستعمال (الإفراط، التلوث) بفعل الاستخدامات الزراعية والصناعية والسكنية، زيادة على عوامل طبيعية أخرى كالتأثيرات المناخية.

ثانياً: التوصيات:

١. تعد التنمية البشرية في اقليم الساحل السوري أساس كافة الخطوات التنموية اللاحقة، وعليه لابد من التخطيط لمواجهة الهجرة الى المدن الكبرى والزحف على الأراضي الزراعية المحيطة بها وذلك عبر تنمية المدن والقرى المتوسطة الحجم والصغيرة، وكذلك نشر التعليم العام والتقني وتنمية المهارات بأوسع نطاق مخطط بمديات مختلفة، إن ذلك يمثل الانطلاقة التخطيطية التنموية زمانيا ومكانيا.

٢. الاتجاهات الأساسية لعملية التخطيط في الإقليم تتمثل في التخطيط لإدارة مسؤولية وصيانة مستمرة (تنمية مستدامة) للموارد الطبيعية التي تشكل قاعدة للقطاعات الاقتصادية الأساسية في الإقليم (الزراعة، التجارة، السياحة والصناعة) خصوصا ما يتعلق بالأرض والتربة والمياه.

٣. أن انسب نموذج يمكن الأخذ باتجاهاته التخطيطية – التنموية على مستوى الإقليم وفقا لمعطياته الطبيعية والبشرية هو نموذج محاور التنمية (D.A.M) ما بين المحور الساحلي ودخلية الإقليم بالتقاطع المحوري.

٤. التوجه التخطيطي المطلوب للتنمية والاستثمار الاقتصادي في الإقليم وفق المديات المختلفة وبالتوازي مع النمو السكاني هو الأتي:

أ. التنمية المستدامة للإنتاج الزراعي استهلاكا وتصديرا.

ب. التحديث المستمر لكافة مرافق النقل والتجارة المحلية والخارجية.

ج. تنمية النشاط السياحي بأفق بعيدة على مستوى العمران، الخدمات، الترفيه والنقل.

د. تنمية الصناعات الملائمة اعتماداً على الخاصية الموقعية للإقليم والقريبة من منافذ وخطوط التجارة البحرية عبر العالم.

الهوامش والمصادر

أولا: الهوامش:

١. سعدي السعدي، التخطيط الإقليمي، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩. ص ص ٤٨ – ٥٠.

٢. محمد عزيز الخزامي، نظم المعلومات الجغرافية، منشأة المعارف السعودية، الرياض، ٢٠٠٠. ص ص ١٠١ – ١٠٣.

3- Hansen, Niles, French Regional planning, Edinburgh University, 1996. P 105.

٤. عادل عبد السلام، الأقاليم الجغرافية السورية، مطبعة الاتحاد، دمشق، ١٩٩٠ ص ص ١٩٠ – ٢٠١.

٥. اوديس اسلان وزملاؤه، موارد الأراضي في سوريه، كلية الزراعة، جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠٠٦. (بحث منشور) ص ص ١٣ – ١٤.

٦. هيثم هاشم ناعس، جغرافية النقل، جامعة دمشق، ٢٠٠٦. ص ص ١٤٠ – ١٤١.
٧. يعرب بدر، الخطة الرئيسة للنقل، جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠٠٥. (بحث منشور) ص ص ١٠ – ١٦.
٨. حابس سماوي، واقع الحركة السياحية، مجلة جامعة دمشق، العدد ٢١ (٢٠٠٥) ص ص ١٢٥ – ١٣٠.

ثانياً: مصادر الخرائط والأشكال:

١. سعيد الصباغ، أطلس العالم، روما، خريطة، مقياس ١: ٢٥٠٠٠٠٠، ١٩٧٦.
٢. وزارة السياحة، الخريطة السياحة، مقياس ١: ٥٠٠٠٠٠، دمشق، (بدون تأريخ).
٣. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (٦)، المجلد ١٣، الجزء الثاني، تموز ٢٠٠٦.
٤. مجيد ملوك السامرائي،العراق،خصائصه الموقعية وأثارها على اتجاهات النقل والتجارة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (٦)، المجلد ١٣، الجزء الثاني، تموز ٢٠٠٦، ص ٥٨٩.